



جمهورية مصر العربية  
الجهاز المركزي للمحاسبات  
ادارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

تقرير

فحص محدود للقوائم المالية الدورية  
للشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات)  
في ٣١ مارس ٢٠٢٣  
\*\*\*\*\*

الي السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات) .

المقدمة :-

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المرفقة للشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات) "شركة مساهمة مصرية "في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٣٠) المعدل الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية ، وتختصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعايير المصري لمهمات الفحص المحدود رقم(٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة المؤودى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة ، وعلىه فنحن لانبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

وردت القوائم المالية الدورية للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ لإدارة مراقبة الحسابات بتاريخ ١٧/٥/٢٠٢٣ بصافي ربح قدره ٧,٤٧٩ مليون دولار .

## أساس ابداء استنتاج متحفظ:

بلغت تكلفة حساب الاصول الثابتة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ نحو ٥٤٧,١١٧ مليون دولار وبلغ مجموع اهلاكها مبلغ نحو ٢١٠,٧٠٧ مليون دولار وصافي قيمتها مبلغ نحو ٣٣٦,٤١ مليون دولار وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :

- عدم امساك سجلات ودفاتر للأصول الثابتة إكتفاءً باعداد كشوف حاسب آلي وما ترتب على ذلك من آثار تتمثل في :
  ١. خلو كشوف الحاسب الآلي من اية بيانات توضح موقف كل اصل من اصول الشركة على حدي من اضافات واستبعادات خلال عمره الانتاجي.
  ٢. ادراج قيم فواتير شراء الاصول والاعتمادات المستنديه المدفوعة كقيم اجمالية بحسب الاصول مما تعذر معه الوقوف علي كلا من نوع الاصول , فئاتها , اعدادها , تكلفة اقتناه كل اصل علي حدي بدقة .

(مرفق ١)

يتصل بذلك الشأن ما تلاحظ من تجزئة تكلفة اقتناه الاصل الواحد (عدم قيام الشركة بحصر ونجمیع كافة التكاليف المرتبطة بالاصل الواحد) واضافتها لحساب الاصول في تواريخ متغيرة استناداً الي تاريخ مستند السداد وليس تاريخ انتقال ملكية الاصل وصلاحيته للاستخدام مما يؤثر على صحة الاهلاك المحاسب.

(مرفق ٢)

عدم تحميل تكلفة الرسوم والضرائب علي قيمة الاصل حيث يتم تسجيلها منفصلة بكشوف الاصول تحت مسميات مختلفة , وفيما يلي امثلة توضح ذلك . (مرفق ٣)

- تبين عدم اجراء مطابقات فعلية بين الاصول علي الواقع وبين كشوف الاصول واهلاكاتها بادارة الحسابات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ , الامر الذي يتعدى معه التصديق علي صحة الارصدة الواردة بالفترة المالية التالية والمتنته في ٢٠٢٣/٣/٣١ , حيث تلاحظ ما يلي :
  ١. لم يتم موافقتنا بأي محاضر او كشوف معتمدة لمطابقة بنود الاصول الثابتة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ علي الرغم من طلبها بكتابنا المؤرخ في ٢٠٢٣/٥/٢٥ .
  ٢. تتعذر اجراء مطابقة سليمة يعتمد عليها في الحكم علي صحة ارصدة الاصول واهلاكاتها نظراً لأن البيانات المدرجة في سجلات الاصول والاهلاكات \_طبقاً لما سبق بيانه\_ يتم تسجيلها بدون ادراج بياناتها الفنية مثل اسماء الاجهزة , موديلاتها , TYPE/MODEL ، المسلسل الرقمي SERIAL NO ، موقعها .. الخ علي خلاف ما يتم بمحاضر الجرد .
- عدم فصل حسابات الاصول الثابتة من الاصول المملوكة وغير صالحه للعمل فضلاً عن عدم اتخاذ اللازم نحو الاستفادة من مخلفاتها حيث تبين ما يلي:

(2)

١. مازالت كشوف الأصول الثابتة تتضمن اصول ترجع لعام ١٩٩٧ وما يليه دون تصفيفها واستبعاد قيمتها ومجموعات اهلاكها.

وهو ما تأكّد من ظهور اصول مهلكة وغير صالحة للاستخدام بكشوف الجرد في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وغير مستبعة حتى تاريخه وفيما يلي امثلة لذلك . (مرفق ٤)

٢. بلغت تكلفة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١٤,٥٠٠ مليون دولار أمريكي ونشير في هذا الصدد الى مخاطبة الشركة بكتابنا المؤرخ في ٢٠٢٣/٥/٢٥ نحو موافاتنا بكل من الأصول المهلكة والتي ما زالت تعمل والاصول المهلكة والتي انتهت صلاحيتها ولا تعمل الا انه لم يتم موافاتنا بها.

٣. بلغت تكلفة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولا يوجد جدوى من تشغيلها بالقطاع الارضي فقط نحو ٤,٣٩ مليون دولار أمريكي لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تكهينهم او التخلص منهم.

يتبعن تدقيق واجراء المطابقات اللازمة لحسابات الاصول واجراء التسويات اللازمة والعمل على اتخاذ اجراءات التكهين والافادة

• يتصل بما سبق عدم الاصفاح عن اجمالي القيمة الدفترية للاصول المهلكة بالكامل وما زالت تعمل بالايضاحات المرفقة بالقوائم المالية للشركة وفقا للفقرة (٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠).

يتبعن الالتزام بما تفرضها حكام معايير المحاسبة المصرية.

• عدم صحة معالجة نفقات الاحلال والتحسين المرسلة علي حساب الاصول الثابتة بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الخاص بالاصول الثابتة واهلاكاتها وقد بلغ ما يمكن حصره من تكاليفها نحو ١,٩٢٩ مليون دولار أمريكي . حيث تظهر كأصول منفصلة (مدخل الإحلال) رغم عدم تحقق اشتراطات ذلك من استبعاد تكاليف الجزء القديم من حساب الاصل القائم ومجمع الاعمال الخاص به لتعذر اجراء الفصل لكل مكون نتيجة عدم اثبات تكاليفه مسبقا ، مما يتبعن معه تطبيق (مدخل رسملة التكلفة الجديدة) واظهار الاضافات ضمن تكلفة الاصل القائم.

يتبعن اظهار ما تم رسالته من نفقات احلال وتحسين بسجل الاصول الثابتة ضمن تكلفة الاصل القائم طالما كانت لازمه لزيادة طاقته وعمره الانتاجي . (مرفق ٥)

• سبق وشرنا الي عدم الأخذ في الاعتبار ادراج التكاليف التقديرية الأولية اللازمة لإزالة القمر ٢٠١ في نهاية عمره الافتراضي عند احتساب تكلفته بحسب الأصول الثابتة في ٢٠٢٣/٣/٣١ طبقا للفقرة (١٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) والخاص بالاصول الثابتة واهلاكاتها.

وقد افادت الشركة بردتها ان الشركة المصنعة للأقمار(ناسا) ستقوم بتقديم الدعم الفني لمهندسي الشركة للقيام بهذه المهمة بدون اي تكفة اضافية الا ان تقديم الدعم الفني فقط لا ينفي احتمالية تحمل الشركة لتكاليف اضافية لازالة وارسال الأقمار الى مقبرة الأقمار الصناعية فضلاً عن عدم وجود اتفاق مكتوب مع الشركة المصنعة يضمن ذلك.

لذا نوصي بالإلتزام باحكام الفقرة (١٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) واجراء التسوية الازمة.

- تضمنت الأصول الثابتة بند (اراضى) نحو ١١٦,٢٠٦ مليون جنيه مصرى بما يعادل نحو ٢١,١٣١ مليون دولار امريكي تمثل قيمة شراء ارض من اتحاد الإذاعة والتلفزيون بمساحة نحو ٦٢,٤٢٩ ألف متر مربع مجاورة لحدود الشركة وذلك منذ عام ٢٠٠٨ ومسجلة بالشهر العقارى منذ عام ٢٠١٢ وقد صدرت فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ملخص رقم ٣١٨/٢/٧ بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢١ بازالة حظر التصرف على هذه الأرض بالبيع أو الإيجار او غيرها من التصرفات التي يقررها القانون بإعتبارها من الأموال العامة المملوكة ملكية خاصة.

وقد افادت الشركة بأن شراء الارض بغرض التوسعات المستقبلية كما يلى : ٢٢٤٢٨ متر مربع حرم آمن لهوائيات الأقمار الصناعية , ٣٣٨٠١ متر مربع تحتوي على مسارات الكابلات والبنية التحتية للصرف الصحي وان دراسات الجدوى اوضحت ان بناء المساحة دون تعديل افضل للتوسعات المستقبلية , ٦٢٠٠ متر مربع صالحة للتسويق وقد بدأت الشركة في اتخاذ عدة خطوات بغرض التسويق والاستغلال , الا انه لم يتم موافقتنا بالدراسات المستند اليها في التقسيم السابق او المخططات المستقبلية لاستغلال المساحات الصالحة وغير مستخدمة.

يتعين بحث الأمر واتخاذ ما يلزم نحو اعداد دراسات جدوی محدثة وفقاً للوضع الراهن والمخططات المستقبلية لاستغلال المساحات الصالحة وغير مستخدمة بما يحقق المرود الاقتصادي للشركة وافادة.

- مازالت الشركة لم تقم بالاستغلال الكامل للحيزات المتاحة حيث تبين وجود العديد من الحيزات الغير مستغلة خلال الفترة من ١/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ وذلك كما يلى :-

الحجز	القمر
١١	٢٠١
٣٨٥	١٠٤B

هذا وتمثل الحيزات الغير مستغلة على القمر يوتل سات قنوات قمرية قامت الشركة باستئجار عدد (٦) قنوات فضائية من شركة يوتلسات فى ٢٠١٥/١ بقيمة ايجارية سنوية نحو ١٣ مليون دولار.

كما تم استئجار عدد (٦) قنوات فضائية أخرى في ٢٠٢٢/١ بمبلغ بنحو ١٤ مليون دولار سنويًا، وقد قامت الشركة باتخاذ قرار بعدم تأجير تلك القنوات واستخدامهم كاحتياطي للقمر ٣٠١ وذلك بناء على ما جاء بمحضر مجلس الإدارة أرقم ٢٨١ في ٢٠٢١/٩ ، ٢٨٢ في ٢٠٢١/١١ مما يؤدي ذلك إلى زيادة الحيزات الغير مستغلة من عام لآخر .

نوصي بضرورة العمل على الاستغلال الأمثل للحيزات والقنوات الغير مستغلة لتحقيق عوائد .

- تبين قيام الشركة بتأجير حيزات على القمر ٣٠١ تتمثل في :
  - عدد ٤ قنوات قمرية إلى شركة يوتل سات للجنوب الأفريقي
  - عدد ١ قناة قمرية ترددات wrc 15 لوزارة التربية والتعليم الفنى
  - هذا وقد تبين أن القمر ٣٠١ يتكون من ٣٨ قناة قمرية كما يلى :
  - عدد ٦ قناة قمرية ترددات ka band وهى تمثل قنوات لبث الإنترنط عريض النطاق . وقد تم توقيع بروتوكول تعاون بين شركة نايل سات والشركة الوطنية لخدمات الاتصالات محضر اجتماع (٢٨٩) بتاريخ (٢٠٢٢/٨/١) بما يسمح للشركة بالحصول على التراخيص الالزمة من الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات وبناء بوابة النفاذ (getway) حتى تستطيع تسويق حيزاتها من الانترنت .

وقد تضمن الاتفاق أن تكون مدته أربع سنوات تبدأ من تاريخ جاهزية تقديم الخدمة للعملاء من القمر طيبة ١ على أن تتحمل شركة نايل سات مسؤولية تكلفة المحطة الأرضية الخاصة بها (بوابة النفاذ) وكذلك توفير برمجيات التوازن في حال توفر المعدات من شركة أخرى غير الشركة التي وفرت المعدات للشركة الوطنية لتحقيق التوازن بين معدات المحيطين .

هذا وقد تم إدراج مشروع مبني بوابة النفاذ ضمن الميزانية الاستثمارية للعام ٢٠٢٣ على أن تكون مدة تنفيذ المشروع ١٨ شهراً من تاريخ التعاقد . وينقسم المشروع إلى :

١ - المبنى

٢ - المعدات

٣ - مشروع خطوط ربط الإنترنط الخاصة ببوابة النفاذ . ولم يتم إعداد الدراسة التفصيلية لتحديد التكلفة التقديرية له .

ولم تتخذ الشركة إجراءات للبدء في تنفيذ بوابة النفاذ . وعليه لم يتم الحصول على التراخيص الالزمة وكذلك لم يتبيّن لنا وجود دراسة جدوى توضح كيفية تحقيق أرباح لتغطية جزء من تلك التكلفة ، وهو ما سبق وتم الإشارة إليه بمحضر جلسة مجلس الإدارة رقم ٢٧٣ في ٢٠٢١/١٠ .

○ عدد ١٠ قناة قمرية ترددات ku band للللتغطية علي الجنوب افريقي تم تagger ٤ قنوات من اصل العشرة هذا وقد قامت الشركة بالتعاقد علي خدمات وصله صاعده للقمر بجنوب افريقيا عن الفترة من ٢٠٢٢/٩/٩ الي ٢٠٢٣/٩/٩ بمبلغ نحو ١١٣ الف دولار هذا ولم يتبيّن لنا وجود خطة تسويقية لتحقيق العائد الاقتصادي من تلك الترددات

○ عدد ١٢ قناة قمرية ترددات wrc ١٥ لغطية منطقة حوض النيل وشمال افريقيا والتي تمثل حيزات جديدة وقد تم شراء عدد ١٢ تردد من شركة يوتل سات بنحو ٩,٥ مليون دولار في ٢٠١٨/٦/٣ ل تحقيق المردود الاقتصادي من الاستثمار في القمر.

وقد تبيّن ان تلك الترددات تحتاج الي مبني خاص والي وحدات LNB ذات مخرج واحد وهي غير متوفرة وتم الاتفاق علي ان تقوم الهيئة العربية للتصنيع بتوفيرها وقد تم الموافقة بمحضر مجلس الادارة رقم ٢٨٣ في ٢٧/١٢/٢٠٢١ علي البدء بانشاء المبني وتنفيذ المرحلة الاولى لعدد ٦ قنوات قمرية علي النحو التالي :

- منظومة الضغط الرقمي بقيمة ١,٥ مليون دولار
- منظومة الوصلات الصاعدة بقيمة ٢ مليون دولار

هذا وقد تم الاشارة من قبل رئيس مجلس الادارة بذات الاجتماع بضرورة الانتهاء من المشروع في مواعيد تتناسب مع موعد اطلاق القمر نيل سات ٣٠١ وبدء تشغيله

وقد قامت الشركة بشراء دراسة تسعيرية خاصة من شركة nsr بمبلغ ٤ الف دولار حتى تتمكن من وضع سياسه تسعيريه مناسبة للخدمات المقدمة علي القمر ٣٠١

وبناء علي ما سبق يتبع العمل علي الانتهاء من المشروعات المكمله للقمر ٣٠١ لاسيما انها تستغرق وقت في التنفيذ مع الاخذ في الاعتبار مخاطر تقلب اسعار العملات مما يؤثر على التكافهنهائية مع ضرورة وضع الخطط التسويقية التي تهدف الي تحقيق اعلي مردود اقتصادي للشركة.

○ بلغ رصيد المساهمة في شركة المحور للقنوات الفضائية والاعلام في ٢٠٢٣/٣/٣١ ٣٠٥ ألف دولار بانخفاض نحو ٣٥٣ ألف دولار عن تكلفة اقتناصها البالغة بنحو ٦٥٨ ألف دولار، وذلك نتيجة الخسائر المتلاحقة والمتراءكة التي حققتها الشركة المساهم فيها خلال فترة اقتناص الشركة لأسهمها وقد بلغت نسبة الانخفاض نحو ٥% من تكلفة الاقتناء دون توضيح لموقف تلك الاسهم و اساس احتساب التخفيض في القيمة و كذا امكانية التصرف فيها اضافة الى عدم وضوح الرؤية لذلك الشركة من حيث استمرارها او امكانية تحقيق ارباح ، حيث لم يتم موافقتاباً قوانم مالية لذلك الشركة لإمكان الحكم على قيمة هذا الاستثمار مع دراسة مدى اضمحلال القيمة المتبقية من الاستثمار حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ .

نوصي بموافقتنا بالقوائم المطلوبة لأمكان التحقق من صحة الرصيد في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) والخاص بالإضمحلال.

بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١,٣٤٦ مليون دولار وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :-:

- تبين من مراجعة ومطابقة كلا من كشوف الاصناف المخزنية بادارة مراقبة المخزون مع كروت الصنف بادارة المخازن وكذلك رصيد حساب المخزون بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/٣/٣١ ما يلى :

١. ظهر بحساب المخزون نحو عدد (١١٣) صنف مخزني بلغت كمياتهم نحو عدد (٤٩١) وحدة بدون قيمة ضمن قيمة المخزون بالقوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١ لما تلاحظ من خصم قيمتهم بالكامل على بنود المصنروفات حين ورودهم في سنوات سابقة وما ترتب على ذلك من ظهور المخزون بأقل من قيمته الحقيقة منذ عام ٢٠٠٦ وما يليه بالمخالفة للفقرة (٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون .

(مرفق رقم ٦)

وقد اشرنا في كتابنا بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٥ بشأن الافادة بقيم هذه الاصناف من واقع مستندات الشراء الا انه حتى نهاية المراجعة لم تواف بها.

الامر يقتضي موافقتنا بقيمة هذه الاصناف والمستندات المؤيدة مع اجراء التسويات اللازمة والافادة.

٢. وجود اصناف بمخازن القطاع الارضي مستعملة ومرتجعة من عمليات الاحلال والتجديد لانظمة التشغيل منذ عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠٢٠ ولم يتم موافقتنا بحصر لها علي الرغم من طلبها في ٢٠٢٣/٥/٢٥.

كما لم يتضح اتخاذ اي اجراءات للاستفادة بهذه الاصناف او بيعها حتى نهاية الفحص ، وفيما يلي امثلة لذلك (مرفق رقم ٧)

٣. وجود اصناف مضافة بالمخازن ترجع الي عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٧ تم صرف اعداد ضئيلة منها للاستخدام واخرى لم يتم الصرف منه نهائياً منذ اضافتها الامر الذي يلزم معه البحث والدراسة وفقاً لما تقضي به المادة (٤) من لائحة المشتريات بالشركة.

(مرفق رقم ٨)

وقد تم طلب قيم هذه البنود الا انه لم يتم موافقتنا بها حتى نهاية الفحص.

في ضوء ما سبق نوصي بحصر الحالات المثلية مع اتخاذ اللازم نحو الاستفادة منها او بيعها طبقاً لحالة كل بند والجذوي الفني والافادة.

- تسوية مبلغ نحو ٢٥,٢٣٤ الف دولار دون تأثير حساب المخزون بها حيث تم خصم القيمة على حسابات المصرفوفات مقابل اغفال حسابات الموردين المعلقة استنادا الى اذون اضافة مخزنية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ دون ارفاق اذون الصرف من المخازن، لا سيما وما تلاحظ عدم استبعاد الارصدة المخزنية وظهورها كما هي في كشوف ادارة مراقبة المخزون السلعي وادارة المخازن.

(مرفق رقم ٩)

يتعين بحث الامر والافادة.

- تضمن المخزون في ٢٠٢٣/٣/٣١ اصناف راكدة وبطئية الحركة منذ نحو ١٧ عام بلغ ما امكن حصره من قيمتها نحو ٧٤,٧٩٤ الف دولار امريكي (خلافا للبنود الواردة بدون قيم) ، منها مخزون قطع غيار خاص بالقمر ١٠٢ والذي انتهي عمره الافتراضي عام ٢٠١٨ وتم ارساله الى مقبرة الاقمار واطلاق قمران بعده (٢٠١ و ٣٠١).

ولم يتم الافادة بتقارير فنية توضح اغراض استخدام هذه البنود او مدى الجدوی من الاحتفاظ بها خاصة في ظل تكرار عمليات الاحلال والتجديد بانظمة التشغيل بالقطاعين الفضائي والأرضي.

(مرفق رقم ١٠)

يتعين سرعة الاستفادة الاقتصادية المثلية لهذه الاصناف في ضوء التقارير الفنية في هذا الشأن والافادة.

- عدم الاخذ في الاعتبار الانخفاض في القيمة الاستردادية للمخزون نتيجة ركوده وبقاءه لسنوات بالمخازن مما يعرضه للتلف والتقادم التكنولوجي . حيث تبين استمرار تقدير رصيد المخزون بالتكلفة دون اعادة النظر في قيمته وفقا لاحكام الفقرة (٢٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون فضلا عن تعارض ذلك عما اوردته الشركة بايضاح رقم ٤/٥ بالايضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٣/٣١.

يتعين مراعاة اثر الانخفاض في صافي القيمة البيعية عن تكلفة المخزون المتوقف والبطئ الحركة وفقا لاحكام معيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون .

- اغفال اضافة مبلغ نحو ٤٠٠ دولار امريكي بحساب المخزون وخصم كامل القيمة على حساب المصرفوفات. حيث تبين بمراجعة التسوية رقم ٥٤ في يناير ٢٠٢٣ قيمة توريد عدد LNB ٢٠٠ لاستقبال الحيز التردد الجديد من شركة China Great Wall Industry Corporation انه تم خصم القيمة على حساب مستلزمات التشغيل مواد ومهامات دون اثبات قيمتها بحساب المخزون حيث تم الاضافة بمخزن القطاع الفضائي في ٢٠٢٣/٢/٦ وظهر رصيد هذا البند في ٢٠٢٣/٣/٣١ بكمية ١٩٦ LNP.

يتعين اجراء التسوية التصويبية اللازمة والافادة.

بلغ رصيد ح / العملاء المدين في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٤٣,١٠٥ مليون دولار قبل خصم الأضمحلال البالغ ١٢,٥٧٧ مليون دولار وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :-

- تبين ان التعاقدات الجديدة عن الفترة محل الفحص عدد ٢ عميل جديد بالدولار باجمالي قيمة ايجارية نحو ١,١٣٣ مليون دولار، عدد ٢ عميل جديد باليورو وباجمالى قيمة ايجاريه سنوية ١٨٠ الف يورو طبقاً للبيان المعد من قبل القطاع التجارى.

نوصى بضرورة تنشيط المبيعات وتفعيل دور ادارتى التسويق والمبيعات بالشركة حتى تتمكن من اجتذاب عملاء جدد للحفاظ على نصيبها من السوق لما لذلك من اثر على رقم الاعمال.

- تبين تعاقد الشركة مع وزارة التربية والتعليم الفني لتأجير قناة قمرية كاملة علي الترددات الجديدة (wrc15) علي القمر ٣٠١ لمدة عشر سنوات علي ان يتم منح العميل بث مزدوج علي القمرتين ٢٠١ و ٣٠١ حتى يتم توفير وحدات(LNB) مخرج واحد بالاتفاق مع الهيئة العربيه للتصنيع واللازمة لاستقبال الترددات الجديدة وهو ما لم يتم وبناء عليه تم منح العميل استكمال للبث المزدوج علي القمرتين حتى نهاية العام ٢٠٢٣ ويرتبط بما سبق عدم ابرام اي تعاقديات اخري لتلك الترددات نظراً لعدم الانتهاء من مشروع الوصلات الصاعدة ومنظومة الضغط الرقمي حتى تاريخه حتى تتمكن الشركة من تسويق تلك الترددات .

يتعين العمل على الانتهاء من الاعمال المرتبطة بتشغيل الترددات الجديدة علي القمر ٣٠١ حتى يتسمى تسويقها بهدف تحقيق اعلى مردود اقتصادي للشركة .

- تضمن رصيد العملاء مبلغ نحو ٢١,٩٢١ مليون دولار يمثل قيمة المديونية المستحقة على عدد (٩) من كبار العملاء وبنسبة ٥٠٪ من اجمالي مديونية العملاء حيث تمثل المديونية مستحقات عن سنوات سابقه بالإضافة الي مطالبات عن الفترة محل الفحص .

يتعين العمل على العمل علي التفاوض مع العملاء لسرعة تحصيل تلك المديونيات حفاظاً على حقوق الشركة .

- ظهر الرصيد المستحق على الهيئة الوطنية للإعلام في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٥,٠٥٢ مليون دولار منها مبلغ بنحو ٢,٩١٦ مليون دولار تخص العام السابق حيث تبين سداد الهيئة للمبالغ المستحقة عليها بموجب عقد اتفاق بين الطرفين ان يتم اقتضاء المديونية البالغه نحو ٢٢٢ مليون دولار من الارباح المستحقة لها وبالبالغة ٦,٧٣٢ مليون دولار علي ان يتم اقتضاء المتبقى من المديونية

عند توزيع ارباح العام التالي الا ان الشركة لم تأخذ في الاعتبار ضمن بنود الاتفاقية الرصيد المستحق المتبقى عن العام المالي ٢٠٢١ والبالغ نحو ٤٢٦ مليون دولار .

يتعين ضرورة العمل على اثبات المديونية المستحقة عن الاعوام السابقة عند اجراء المطابقة مع الهيئة وحتى يمكن اقتضاء المتبقى من المديونية خصما من ارباح الهيئة .

• وجود أرصدة عملاء متوقفة منذ سنوات سابقة بلغ ما امكن حصره منها نحو ١١ مليون دولار وقد تم وقف البث لهم على أقمار نايل سات وتم خصم التأمينات المقدمة لغالبية هؤلاء العملاء.

نوصى بضرورة اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتحصيل تلك المديونيات والعمل على تقييم السياسة الائتمانية للشركة بشكل دورى مع ضرورة حصول الشركة على الضمانات الكافية من عملائها عند التعاقد لمواجهة مخاطر عدم السداد .

• ظهر رصيد ح / العملاء (الشاذ) بنحو ٤٣٠ مليون دولار وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :-  
مبلغ نحو ١٤٤ الف دولار مدرجة تحت مسمى مبالغ مدفوعة من العملاء دون وجود بيان تحليلي يوضح هؤلاء العملاء .

يتعين سرعة البحث والدراسة نحو ادراج المبالغ المستحقة قرین كل عميل لما تمثله تلك المبالغ من كونها حسابات شخصية للعملاء والافادة .

ظهر رصيد ح / المدينون والارصدة المدينة في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١,٧٥٦ مليون دولار قبل الانخفاض  
البالغ نحو ٣٦١ الف دولار وقد تبين بشأنه ما يلى:-

• تضمن نحو ٢٥٨ الف دولار مديونية اسهم غير مسددة منذ عدة سنوات لبعض المساهمين ولم يتم تطبيق المادة رقم ٩ من النظام الأساسي للشركة والتي أوجبت سداد فائدة بواقع ٧٪ سنويا من يوم الاستحقاق على تلك المبالغ .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم تطبيق المادة المشار اليها من النظام الأساسي مع إتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ ومراعاة أثر الإضمحلال عليها .

• تضمن الحساب نحو ٤٨٤ ألف جنيه اجمالي المستحق علي مدينة الانتاج الاعلامي والخاصة بمحطة كهرباء .

يتعين إتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحصيل ذلك المبلغ

ظهر رصيد حساب الودائع بنحو ٢٣٥,٣٨٢ مليون دولار في ٢٠٢٣/٣/٣١ تبين بشأنها الآتي:

درجت الشركة علي عدم رسملة فوائد بعض من ودائعها المربوطة ببعض البنوك خلافاً للمتبقي بالشركة نحو رسملته فوائد الودائع لما تلاحظ من عدم رسملة فوائد ودائع كلا من بنكي قناة السويس والاستثمار بحجم ودائع نحو ٥,٣٩٤ مليون دولار ونحو ١١,٩٨٥ مليون دولار ، وفوائد مستحقة في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٢٨,٩١٨ ألف دولار ونحو ٤٠,٠٧٠ ألف دولار علي التوالي.

يتعين موافاتنا بالسياسة التي تتبعها الشركة في التعامل مع ودائعها وفوائد المستحقة عليها.

ظهر رصيد حساب الأرصدة الدائنة الأخرى نحو ٦,٨٣٤ مليون دولار في ٢٠٢٣/٣/٣١ تبين بشأنها الآتي:

تضمن الحساب أرصدة متوقفة ومرحلة منذ سنوات مالية سابقة تتمثل فيما يلى :-

- مبلغ نحو ٩٣ ألف دولار - باقى أرباح المساهمين المحفظ بها منذ عام ٢٠٠٤ (اكتتاب عام ) ضمنها نحو ١٨ ألف دولار قيمة شيكات تم استلامها بالفعل من شركة مصر للمقاصلة نتيجة التقادم الخمسي فى ابريل ٢٠٠٦ ، ولم يتم سدادها لوزارة المالية حتى تاريخه - بالمخالفة لنص المادة رقم ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ (بإصدار قانون الضرائب على الدخل) .
- مبلغ نحو ١٠ ألف دولار فائض توزيعات حصة العاملين مع مراعاة حكم المادة رقم ١٩٦ الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى هذا الشأن.

يتعين إجراء التسويات الازمة في هذا الشأن في ضوء القوانين المشار إليها .

- مبلغ نحو ٣٢ ألف دولار قيمة حواجز أداء لشركة AIRBUS تم تعليتها لحساب دائن شراء أصول عن الفترة من ٢٠١٤/١٠/٣١ حتى ٢٠١٥/٠٩/١٠ نهاية عمر القمر الصناعى نايل سات ١٠٢ ووفقاً لجدول حواجز الاداء في العقد المبرم مع الشركة اثناء التصنيع معلاه منذ عام ٢٠١٥ ولم يتم أتخاذ ما يلزم بشأنها حتى تاريخه على الرغم من خروج القمر من الخدمة في يوليو ٢٠١٨ .

يتعين البحث والدراسة وإتخاذ اللازم بشأنها .

- تحويل ح / المصاروفات العمومية حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ قيمة الرسوم السنوية المستحقة لصالح الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات لحين الانتهاء من تجديد الاتفاقية مع تعديل المستحق لعامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ بمعدل التضخم بلغت نحو ١,٧١٧ مليون جنيه وذلك نظراً لانتهاء الاتفاقية السابقة في ٢٠٢٠/١٢ و مطالبة الجهاز برفع قيمة الاشتراك السنوى وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من تجديد الاتفاقية والوقف على القيمة النهائية للرسوم السنوية .

يتعين العمل على إنهاء التعاقد مع جهاز الاتصالات وموافاتنا بما يتم .

- تبين تحمل الشركة اعباء ضريبية عن فحص ضريبة المرتبات والاجور طبقا لفحص مامورية ضرائب الاستثمار عن الفترات من ٢٠١٣/١/١ الي ٢٠١٩/١٢/٣١ حيث اخضعت المامورية بعض المزايا (مصاريف علاج العاملين / سلف العاملين/تلفون مجلس الادارة / مصاريف السيارات المستخدمة (عاملين ومجلس الادارة)/ لبدلات النقدية.....) للضريبة بلغت نحو ٥ مليون جنية بالإضافة الى غرامات تأخير بلغت نحو ٢٣٥ مليون جنية وذلك بعد تطبيق قانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ والذي يتيح للممول الاستفادة من التجاوز عن ٦٥% من مقابل التأخير.

وقد تبين استمرار الشركة في عدم اخضاع ذات البنود للضريبة و التي تحملت عنها تلك الاعباء و كان يتبعها تحديداً لمستحقين لتلك المزايا من العاملين الحاصلين عليها في حينه تطبيقاً لنص القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المادة (٩) ولائحة التنفيذية المادتين (١٤، ١١).

يتعين العمل على الالتزام ب الصحيح القانون تجنبها لتحمل الشركة اعباء مالية وغرامات عند خضوعها للفحص الضريبي.

- تبين حصول الشركة على فتوى من لجنة فض المنازعات في عام ٢٠١٣ بشأن تقديرات مامورية ضرائب الاستثمار بقيمة ضرائب على شركة يوتل سات و ماترا ماركوني والتي قضت بما يلي:

- استبعاد المبالغ الخاصة بشركة يوتل سات والمتمثلة في مقابل شراء القمر ١٠٢/١٠١ وفقاً لاتفاقية الازدواج الضريبي بين مصر وفرنسا.
- اخضاع المبالغ الخاصة بشركة ماترا ماركوني عن الفترة من ١٩٩٧/٣/١ الي ١٩٩٨/٦/١ والمتمثلة في تركيب المحطة الأرضية الرئيسية والاحتياطية واختبار المحطات والتدريب النظري والعملي لمهندسي الشركة المصرية حيث انه لا يعقل اداء هذه الخدمات إلا من خلال مكان يكون تحت تصرف الشركة الفرنسية حتى تتمكن من اداء تلك الخدمات ولفترة امتدت الى سنة وثلاث أشهر وعليه تم تطبيق سعر اتفاقية الازدواج الضريبي بسعر شريحة ١٥% وقد تحملتها الشركة المصرية ، وقد استندت الفتوى الى رأي قطاع البحوث والاتفاقيات الدولية /الادارة المركزية للاتفاقيات الدولية والتي اقرت خضوع قيمة تلك الخدمات للضريبة.

ونظراً لنكرار نفس ذات الحاله بالنسبة للقمر ٣٠١ حيث يتضمن عقد تصنيع القمر (تدريب ودعم هندي وصيانة ....الخ) لمدة تصل الى ستيني بلغ ما امكن حصره بموجب العقد نحو ٢,٤٧٠ مليون دولار.

ما يقتضي دراسة الوضع القانوني \_بالاشتراك مع المستشار الضريبي للشركة\_ للخدمات المثلية للقمر ٣٠١ حتى تتخذ الشركة اجرائتها في الحفاظ على الحقوق الضريبية للدولة المصرية اقتطاعاً من مستحقات الشركة الفرنسية وتجنبها لما سبق من تحمل الشركة المصرية لتلك الضرائب.

يتعين العمل على سرعة الدراسة واتخاذ اللازم والافادة.

- عدم تطبيق اساس الاستحقاق عند اثبات قيم مصروفات تخص العام المالي السابق الامر الذي لا يتحقق المقابلة بين الايرادات والمصروفات و يظهر نتائج اعمال الفترات المالية على خلاف حقيقتها بالمخالفة لاحكام الفقرة (٥٠) من الجزء الثالث من اطار اعداد وعرض القوائم المالية والفقرة (٢٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) بشأن عرض القوائم المالية .

كما تلاحظ عدم مراعاة اثبات قيم المطالبات والفوائير المتأخرة عن العام المالي السابق كمصروف مستحق في نهايته مثل مطالبات الرعاية الطبية ، فواتير الخدمات ، اخري.

وقد بلغ ما امكن حصره من ذلك نحو مبلغ ١١٨,٨٤ الف دولار امريكي . (مرفق ١١)

يتعين مراعاة ما سبق واجراء التسويات اللازمة علي حساب ارباح/خسائر مرحلة \_ بعد حصر الحالات المثلية \_ والافادة .

- عدم سلامة التطبيق لاسس المحاسبة عن اسعار صرف المعاملات والارصدة بالعملات الاجنبية الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) الخاص بأثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية ، فضلا عن اثبات فروق عملة بالخطأ بالقوائم المالية للشركة عن الفترة من ٢٠٢٣/١/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ حيث تبين بالفحص ما يلي :

• اولا : ترجمة معاملات بنود المصروفات والايرادات التي تم تسويتها نقدا بعملة اجنبية الى عملة التعامل والعرض (الدولار الامريكي) بأسعار الصرف السائدة في نهاية العام المالي السابق (٢٠٢٢/١٢/٣١) بدلا من اثباتها بأسعار الصرف اللحظية او المتوسط ما نتج عنه عرض قيم المصروفات والايرادات بعملة التعامل (الدولار الامريكي) باكبر من حقيقتها في قائمة الدخل بالمخالفة للفقرات (٢٠) و (٢١) و (٢٢) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) فيما يلي بعض الامثلة لما امكن حصره من ذلك (مرفق ١٢ - مرفق ١٣)

• ثانيا : اثبات فروق عملة عن المعاملات الخاصة بالعملاء (هذه المعاملات نشأت واصدرت بعملة التعامل الخاصة بالشركة) بالدولار الامريكي : حيث انه طبقا للفقرات (٢٠-أ) و (٢٨) و (٢٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) يتم حساب فروق عملة عن المعاملات المحدد ثمنها بعملة اجنبية في حالة حدوث تغير بين سعر الصرف المثبت بيه المعاملة في تاريخ الاعتراف الاولى وسعر الصرف في تاريخ تسوية المعاملة الا انه اتضح ما يلي :

١. كافة التعاقدات مع العملاء تحدد بعملة التعامل ويتم اثبات استحقاقها بالدولار الامريكي وبالتالي لم ينشأ الحق عن عملة اجنبية .

٢. يقوم بعض عملاء الشركة (بناء علي موافقات مسبقة) بسداد قيمة العقد بالجنيه المصري بما يوازي قيمته الدولارية في تاريخ السداد كما يتم احتساب سعر الصرف لحساب البنك بسعر الصرف المثبت في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

٣. مما سبق يتبيّن عدم وجود فرق عملة لعدم وجود سعر صرف اولي في الاستحقاق لمقارنته بسعر الصرف التسوية .

وعليه تم اثبات ارباح فروق عملة بالخطأ بلغ ما امكن حصره منها ٦١٣ الف دولار بما  
(مرفق ١٤) يخالف احكام المعيار .

- ثالثا : عدم اثبات فروق عملة عن المعاملات الخاصة بالموردين علي الرغم من كون هذه المعاملات نشأت واصدرت بعملة اجنبية خلافا لعملة التعامل مثل اليورو : علي نحو اخر اتضح اغفال حساب فروق العملة عن بعض معاملات الموردين بالمنشأة علي الرغم من اثبات استحقاقها وسدادها بالعملة الاجنبية وبالتالي ينتج عنها فرق عملة بين سعر صرف الاستحقاق (الاعتراف الاولى) وسعر صرف التسوية وينطبق عليها فقرات المعيار سالفه الذكر .  
فيما يلي امثلة ما امكن حصره من معاملات تم اغفال اثبات فروق العملة عنها بما يخالف احكام (مرفق ١٥) المعيار.

يتعين بحث الامر \_ مع حصر الحالات المثلية \_ واجراء المعالجات اللازمة طبقا لاحكام معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) والافادة .

الاستنتاج :-

- وفي ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه ، لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاث أشهر المنتهية في ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

تحريراً في: ٢٠٢٣/٦/١٩

مدير عام  
نائب مدير الإداره

باب فوزي طايل  
محاسبة / باب فوزي طايل

وكيل الوزارة  
النائب الأول

محمدا نجيب

محاسب / مصطفى محمد عبد الحى